

ملاحظات البرلمان حول الاتفاقيات الدولية
تطور آخر خاص بنطاق سلطات البرلمان، ولم يتم استخدامه
إلا نادراً حتى وقت قريب، هو طلب رأي المحكمة حول توافق
المعاهدة مع الاتفاقيات الدولية التي يعترزم الاتحاد على أن يصبح
طرفاً فيها.

تقييم كلي:

سار البرلمان الأوروبي خلال مسيرته في اتجاهات متنوعة:
الاتجاه الأول والأكثر وضوحاً، قيام الأعضاء بنقل المصالح
"إلى أعلى" عبر منصة البرلمان، وعادة ما يتم ذلك في إطار
الاستجابة لناخبيهم أو لأحزابهم السياسية، كما يقومون أيضاً
بتوضيح بعض وجهات نظر هؤلاء وتفعيل مصالحهم أمام
البرلمان، فضلاً عن اتخاذ المبادرات وإجراء الاتصالات الفعلية.
وقد يتم تحويل القضايا المثارة مباشرة إلى مؤسسات الاتحاد
حتى يقوم بدوره المحدد تجاهها، أو حتى توجيهها خارج الاتحاد
عندما تتعلق بالسياسة الخارجية أو حقوق الإنسان.
أما الاتجاه الثاني والأكثر تميزاً، فهو "الاتجاه الجانبي":
فالبرلمان كما هو معروف ساحة لتبادل الخبرات والأفكار فيما
بين الثقافات السياسية المختلفة وبعضها البعض، فهو مكان
لاجتماع أعضاء الأحزاب السياسية التي تواجه مشكلات
متشابهة يمكن من خلال التصدي لها التوصل لسبل التعامل
السياسي مع القضايا المشابهة في الدول المختلفة، كما أنه ساحة
للأعضاء الذين يواجهون صعوبات حكومية مماثلة، فالخبرات
الوطنية يمكن أن تخضع للمقارنة، وذلك عن طريق دخول
الأعضاء في اتصالات منتظمة مع الساسة الذين ينتمون لدول
أخرى أكثر من الاتصالات مع غيرهم.

الاتجاه الثالث، وهو ربما الأقل إدراكاً، فهو الذي يلعب أعضاء
البرلمان في إطاره دوراً "تنازلياً" من حيث تعريف الناس بالاتحاد
ودوره، فهم يقومون بهذا الدورين ناخبيهم (إن يملك الكثيرون
منهم تقارير صحفية غير مباشرة يرسلونها إلى أعضاء الحزب
والموظفين المحليين والنقابات العمالية والحكومات المحلية
وأطراف أخرى). وهم في الغالب يقضون وقتهم في توضيح
أعمالهم وأعمال الاتحاد أمام وسائل الإعلام المحلية، إن غالباً
ما يتم الإيقاع بهم من خلال تفسيراتهم وتبريراتهم المتكررة
لسياسات الاتحاد داخل الأحزاب السياسية الوطنية.

• أستاذ الدراسات البرلمانية - جامعة القاهرة

البرلمان الأوروبي جزء من المثلث المؤسسي ولا يعتبر برلماناً (بصمجياً)



العمال والمشاركين الآخرين في السوق الأوروبية المشتركة.
ولا يعد البرلمان الأوروبي برلماناً ذا سيادة فيما يتعلق بكون
كلمته نهائية حال اتصال الأمر بتبني التشريع في كل مناطق
اختصاصه. وعلى الجانب الآخر لا يعتبر البرلمان الأوروبي
برلماناً "بصمجياً"، بحيث يمارس سلطاته الحقيقية لإضفاء
الشرعية على الرغبات التشريعية للحكومة. فهو مؤسسة مستقلة
ولا يلتزم أعضاؤه بدعم أغلبية حاکمة وليس لديه تحالف أغلبية
دائم فضلاً عن أن هيكله الحزبية ليست واسعة.
ويمثل البرلمان الأوروبي الآن جزءاً مميزاً من المثلث المؤسسي،
بعدها كانت الجماعة الأوروبية مكونة من مؤسستين هما المفوضية
والمجلس. وتدور المناقشات الآن حول حفظ وتطوير المكانة التي
حصل عليها البرلمان كشريك لكل من المفوضية والمجلس، فضلاً
عن زيادة وعي الناخبين الأوروبيين بالدور المتزايد للبرلمان في
مجال صنع القوانين الأوروبية المؤثرة.

حق بدء التشريع

يرتبط الحق في اقتراح مشروعات القوانين بالبرلمانات. إلا أن
الممارسة الفعلية تختلف في معظم الدول، ويعتمد هذا الدور تقريباً
على المعلومات.

وتمارس الحكومة احتكاراً فعلياً فيما يتعلق بالدستور حتى في
البلدان التي ليس بها قيود دستورية أو تنظيمية على البرلمان، لاسيما
وأن الطبيعة الفنية والتفصيلية للكثير من التشريعات الحديثة
تعني أن المؤسسة التنفيذية هي التي تبادر بمعظم التشريعات،
لذا نجد أن المفوضية تحتكر المبادرة التشريعية داخل الاتحاد
الأوروبي.

إلا أن البرلمان الأوروبي نفسه له حقوق رسمية بموجب المعاهدة
في اقتراح التشريعات باستثناء ما يتعلق بتبني نظام انتخابي
موحد على المستوى الأوروبي ومكانة أعضائه. وبالفعل بحث
البرلمان عن هذا الحق المتعلق بالمقارنة بين مركزه ومركز المجلس
الذي لا يستطيع أيضاً في العادة أن يبادر بتشريعات كالمفوضية.

هامش: (١) لهذا، ليس من المستغرب وجود إدارة هامة في البرلمان الأوروبي تسمى "إدارة التصالح" Conciliation.